● النَّوْعُ الحَادِي والسِّتُّونَ :

مَعرِفةُ الثِّقَاتِ وَالضُّعَفَاءِ

هُوَ مِنْ أَجَلِّ الأَنْوَاعِ ؛ فَبِهِ يُعْرفُ الصَّحيحُ والضَّعيفُ .

وفِيهِ تَصَانِيفُ كَثِيرَةٌ .

مِنْهَا مُفْرَدٌ فِي الضُّعَفَاءِ ، كَكِتَابِ البُخَارِيِّ ، والنَّسَائِيِّ ، والعُقَيْلِيِّ ، والدَّارقُطنِيِّ ، وغَيْرِهَا .

وَفِي الثِّقَاتِ ، كَالثِّقَاتِ لابْنِ حِبَّانَ .

وَمُشْتَرَكٌ ، كَتَارِيخِ البُخَارِيِّ ، وابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ - وَمَا أَغْزَرَ فَوَائِدَهُ - وَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ ، وَمَا أَجَلَّهُ !

(**النوع الحادي والستون : معرفةُ الثِّقَاتِ والضُّعفاءِ :**

هو من أَجَلِّ الأنواعِ ؛ فبه يُعرَفُ الصحيحُ والضعيفُ

وفيه تصانيفُ كثيرةٌ) لأئمةِ الحديثِ .

(**منها : مفردٌ في الضعفاءِ ؛ ككتابِ البخاريِّ ، والنسائيِّ ، والعُقَيليِّ ، والدَّارقُطنيِّ ، وغيرِها**) ككتابِ السَّاجِي ، وابنِ حبَّانِ ، والأزديِّ ، و« الكامل » لابنِ عديٍّ .

إلا أنَّه ذكرَ كل مَن تُكُلِّمَ فيه وإن كان ثقةً ، وتَبعه علىٰ ذلك الذهبيُّ في

«الميزانِ» ، إلا أنَّه لَم يذكرْ أحَدًا مِنَ الصحابةِ والأئمةِ المَتبوعين ، وَفَاتَهُ جَماعةٌ ، ذيَّلهم عليه الحافظُ أبو الفَضلِ العراقيُّ في مُجلدٍ .

وعَمِلَ شيخُ الإسلام «لسانَ الميزانِ» ضمَّنه «الميزانَ» وزوائدَ .

وللذهبيِّ في هذا النوع : «المُغني» ، كتابٌ صغيرُ الحجمِ نافعٌ جدًّا مِن جهةِ أنَّه يَحكمُ علىٰ كل رجلٍ بالأَصَحِّ فيه بكلمةٍ واحدةٍ ، علىٰ إعوازٍ فيه ، سأَجمعُه - إن شاء اللَّه تعالىٰ - في ذَيلٍ عليه .

(و) منها : مُفردٌ (**في الثِّقَاتِ ؛ كـ«الثِّقَاتِ» لابنِ حِبَّان**) ، ولابنِ شاهينَ ، ولِلعِجليِّ ، وغيرِهم .

(و) منها : (**مشتركٌ**) جُمِعَ فيه الثقاتُ ، والضُّعفاء ؛ (**كـ«تاريخ البخاريِّ» ، وابن أبي خيثمةَ - وما أغزر فوائدَه - و**) «الجرح والتعديل» ، تصنيف (**ابنِ أبي حاتمٍ ، وما أجَله**) ، و«طبقاتِ ابنِ سعدٍ» ، و«تمييزِ النسائيِّ» ، وغيرِها .

❊ ❊ ❊

وَجُوِّزَ الجَرحُ والتَّعدِيلُ ، صيانةً للشَّرِيعَةِ ، وَيَجِبُ علىٰ المُتَكَلِّم فِيهِ التَّثَبُّتُ ، فَقَدْ أَخطأَ غَيرُ واحدٍ بِجَرحِهِمْ بِمَا لا يُجَرِّحُ ، وَتَقَدَّمَتْ أَحكَامُهُ في «الثَّالثِ والعِشرِينَ» .

(**وجُوِّزَ الجرحُ والتعديلُ صيانةً للشريعةِ**) وذبًّا عَنها ، قال تعالىٰ : ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓا۟﴾ [الحجرات: ٦].

وقال ﷺ في التعديل : «**إنَّ عبدَ اللَّهِ رجلٌ صالحٌ**»[(١)] .

---

(١) أخرجه : البخاري (٥/ ٣١) .

وفي الجرحِ : «**بِئْس أَخُو العَشِيرةِ**»[١] .

وقال : «**حتَّىٰ مَتَىٰ ترعون عَن ذِكْرِ الفَاجِرِ ، هتكوه ؛ يَحْذَرْهُ النَّاسُ**»[٢] .

وتكلَّم في الرجالِ جَمعٌ مِنَ الصحابةِ والتابعين فَمَنْ بعدَهم .

وأما قولُ صالح جَزَرةَ : أَوَّلُ مَن تكلَّم في الرجالِ شُعبةُ ، ثُم تَبِعه يحيىٰ بنُ سَعيدٍ القَطَّانُ ، ثُم أحمدُ وابنُ مَعينٍ ، فَيَعني أنَّه أوَّل مَن تصدَّىٰ لذلك .

وقد قال أبو بكرِ ابنُ خلَّادٍ ليحيىٰ بن سَعيدٍ : أَمَا تَخشَىٰ أن يكون هؤلاء الذين تركتَ حديثَهم ، خُصَمَاءَك عِند اللَّه؟ فقال : لأن يكونُوا خُصَمائي أحبَّ إليَّ مِن أن يكونَ خَصْمي رسولُ اللَّه ﷺ ، يقولُ : لِمَ لَمْ تَذُبَّ الكَذِبَ عَنْ حَدِيثي؟ .

وقال أبو تُرابٍ النَّخْشَبِيُّ لأحمدَ بنِ حنبلٍ : لا تُغْتَابُ العُلَماءُ . فقال له أحمدُ : وَيحَكَ ، هذا نصيحةٌ ليسَ هذا غِيبةً .

وقال بعضُ الصُّوفيةِ لابنِ المباركِ : تَغْتَابُ! قال : اسكتْ ، إذَا لَم نُبَيِّنْ ، كيفَ تعرفُ الحقَّ مِنَ الباطلِ؟

(**ويجبُ علىٰ المتكلِّم فيه التثبت**) فقد قالَ ابنُ دقيقِ العيدِ : أَعراضُ

---

(١) أخرجه : البخاري (٨/ ١٥) ، ومسلم (٨/ ٢١) .

(٢) أخرجه : الطبراني في «الأوسط» (٤٣٧٢) .

المُسلمين[١] حُفْرَةٌ مِن حفر النارِ ، وقَفَ علىٰ شَفِيرِها طائفتان مِن الناس : المُحدِّثون والحُكَّام .

ومَعَ ذَلك (**فقد أخطأ غيرُ واحدٍ**) من الأئمةِ (**بجرحِهم**) بعض الثقاتِ (**بما لا يجرِّح**) ، كما جرَّح النسائيُّ أحمدَ بنَ صالحِ المِصْريَّ بقولِهِ : «غيرُ ثقةٍ ولا مأمونٍ»[٢] وهو ثقةٌ إمامٌ حافظٌ ، احتجَّ به البُخاريُّ ووثَّقه الأكثرون .

قال الخليليُّ[٣] : اتَّفق الحُفاظُ علىٰ أنَّ كلامَ النَّسائيِّ فيه تَحاملٌ ، ولا يقدحُ كلامُ أمثالِهِ فيهِ .

قال ابنُ عديٍّ[٤] : وسببُ كلامِ النَّسائيِّ فيه أنه حضَر مَجلسَه فَطَرَدَهُ ، فَحَمَله ذلك علىٰ أن تكلَّم فيه .

قال ابنُ الصَّلاحِ[٥] : وذلك لأنَّ عينَ السخطِ تُبدِي مساوِئ ، لها في الباطنِ مخارج صَحيحةٌ ، تعمىٰ عنها بحجابِ السخطِ ، لا أنَّ ذلك يقعُ مِنهم تَعمُّدًا للقدحِ مَع العِلْمِ بِبُطلانِهِ .

وقال ابنُ يونسَ : لم يكُنْ أحمدُ بنُ صالحٍ كما قال النَّسائيُّ ، لم تكُنْ له آفةٌ غير الكِبْرِ .

---

(١) في «م» : «الناس» .

(٢) «الضعفاء والمتروكون» (ص : ٢٢) .

(٣) «الإرشاد» (١/ ٤٢٤) .

(٤) «الكامل» (١/ ١٨٧) .

(٥) «علوم الحديث» (ص : ٤٤١) .

وقد تكلَّم فيه ابنُ مَعين بما يُشير إلىٰ ذلك ، فقال : كذَّاب ، يَتَفلْسَفُ ؛ رأيتُه يخطر في جامعِ مصْر .

فَنَسَبه إلىٰ الفَلسفةِ ، وأنَّه يخطرُ في مشيه .

ولعلَّ ابنَ مَعينٍ لا يَدْري مَا الفلسفةُ ؛ فإنَّه ليس مِن أَهلِها[١] .

وقال شيخُ الإسلامِ[٢] : إنَّما ضعَّف ابن معينٍ أحمدَ بنَ صالحٍ الشموميَّ[٣] لا المصْريَّ المُتكلَّم عليه هُنا .

قال ابنُ دقيق العيد[٤] : والوُجوه التي تَدخلُ الآفةُ مِنها خمسةٌ :

---

(١) هذا قاله أيضًا السبكي في ترجمة «أحمد بن صالح المصري» «من طبقات الشافعية» (٢/ ٢٤) ، فكأن السيوطي أخذه عنه .
وهو كلام لا يخلو من تهويل ، وحاشا لإمام الجرح والتعديل أن يقول كلامًا لا يعرف مدلوله ، أو أن يجرح بما لا يعرف .
وإنما قولهم : «فلان يتفلسف» ، يقصدون به : أنه يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة .
وقد قال الذهبي في «السير» (١١/ ٨٢ - ٨٣) :
«ومن نادر ما شذَّ به ابن مَعين رحمه الله كلامُه في أحمد بن صالح حافظ مصر ، فإنه تكلم فيه باجتهاده ، وشاهَد منه ما يُلَيِّنه باعتبار عدالته لا باعتبار إتقانه ، فإنه متقِن ثَبْتٌ ، ولكن عليه مأخذ في تيهٍ وبَأْوٍ كان يتعاطاه ، والله لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتالٍ فخور ، ولعله اطلع منه علىٰ حال في أيام شبيبَةِ ابن صالح ، فتاب منه أو من بعضه ، ثم شاخ ، ولزم الخير ، فلقيه البخاري والكبار ، واحتجوا به . وأما كلام النسائي فيه ، فكلام موتور ، لأنه آذىٰ النسائي ، وطرده من مجلسه ، فقال فيه : ليس بثقة» .
(٢) «هدي الساري» (٣٨٦) .
(٣) في «ص» و «م» : «الشموني» ؛ خطأ .
(٤) «الاقتراح» (ص : ٣٣١ - ٣٤٤) .

أحدها: الهَوَىٰ والغَرَضُ، وهو شَرُّها، وهو في تواريخ المُتأخِّرين كثيرٌ.

الثاني: المخالفةُ في العَقائدِ.

الثالث: الاختلافُ بين المتصوفةِ وأهلِ عِلمِ الظاهرِ.

الرابع: الكلام بسببِ الجهل بمراتبِ العُلوم، وأكثرُ ذلك في المُتأخِّرين؛ لاشْتغالِهم بعُلومِ الأوائلِ وفيها الحقُّ، كالحسابِ والهَندسةِ والطِّبِّ، والباطل؛ كالطَّبيعي وكثير من الإلهي، وأحَكام النُّجوم.

الخامس: الأخذُ بالتوهُّم مع عدمِ الوَرَع.

وقد عقَد ابنُ عبدِ البرِّ في كتاب «العِلْم»[1] بَابًا لكلامِ الأَقرانِ المُتعَاصِرين في بعضِهم، ورَأىٰ أنَّ أهلَ العِلمِ لا يُقبَلُ جرحُهم إلا ببيانٍ واضحٍ.

(وتقدَّمتْ أحكامُه في) «النوعِ **(الثالثِ والعشرينَ)**»؛ فأغْنَىٰ عَن إعَادتها هنا.

● **فائدتان**[2]

الأولىٰ: قال في «الاقتراح»[3]: تُعْرَفُ ثقةُ الراوي بالتنصيص عليه مِن راويه، أو ذِكره في تاريخ الثقاتِ، أو تخريج أحدِ الشيخين له في «الصحيح»، وإنْ تُكُلِّم في بعضِ مَن خرَّجا[4] له، فلا يُلتفتُ إليه،

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (ص: ٥٠٠).
(٢) في «ص» و «م»: «فوائد»؛ خطأ.
(٣) (ص: ٣٢٥ - ٣٢٩).
(٤) في «ص» و «م»: «خرج».

أو تخريجِ مَنِ اشترطَ الصحةَ له أو مَن خرَّج علىٰ كُتبِ الشيخين .

الثانية : قالَ الحاكمُ في «المدخلِ»[١] : المَجْروحُون عَشر طَبقاتٍ .

الأولىٰ : قومٌ وَضَعُوا الحديثَ .

الثانية : قوم قَلَبُوه فوضَعوا لأحاديث أسانيدَ غيرَ أسانيدِها .

الثالثة : قومٌ حَمَلهم الشَّرَهُ علىٰ الرِّوايةِ عَن قومٍ لم يُدْرِكُوهم .

الرابعة : قومٌ عَمَدوا إلىٰ الموقوفاتِ فَرَفَعوها .

الخامسة : قومٌ عَمَدوا إلىٰ مراسيل فَوَصَلوها .

السادسة : قومٌ غَلَبَ عليهم الصلاحُ ، فلم يتفرغوا لضبطِ الحديثِ ، فدخَل عليهم الوَهمُ .

السابعة : قومٌ سَمعوا من شيوخٍ ، ثُم حدَّثوا عنهم بما لَم يَسمعوا .

الثامنة : قومٌ سَمعوا كُتبًا ثُم حدَّثوا مِن غيرِ أُصولِ سَماعِهم .

التاسعة : قومٌ جيء لهم[٢] بكُتب ليُحدثوا بها ، فأجَابوا مِن غيرِ أن يَدْرُوا أنَّها سَماعُهم .

العاشرة : قومٌ تَلفَت كُتُبُهم فحدَّثوا مِن حِفظهم علىٰ التَّخْمِينِ[٣]، كابنِ لَهيعةَ .

❊ ❊ ❊

---

(١) «المدخل إلىٰ الإكليل» (ص : ٥١ - ٧٢) .

(٢) في «م» : «إليهم» .

(٣) في «ص» : «علىٰ التخمين من حفظهم» .